**Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)**
**2026, VOL. 07, Special Issue (1), 79-93, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790**
**DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026951**

# *The Extent of Applying Social Responsibility Accounting and Its Impact on Rationalizing Government Expenditure in the Department of Persons with Disabilities and Special Needs – Babylon Governorate: A Case Study*

Ali M. Allasawi
Department of Accounting, College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, Hillah, Iraq

**Article information:**
Published: 30–09– 2026

**Corresponding author:**
Ali M. Allasawi
Ali.Merzah.Abdulhamza@uomus.edu.iq

**This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.**

## Abstract

This study aims to examine the impact of applying Social Responsibility Accounting (SRA) on rationalizing government expenditure in the Directorate of Persons with Disabilities and Special Needs in Babylon Governorate. It seeks to measure management awareness of the SRA concept, analyze the actual level of its application across its main dimensions (economic, social, and environmental), and clarify the extent to which such awareness contributes to the optimal use of financial resources. The study adopts a descriptive-analytical approach using the case study method. Data were collected through a questionnaire distributed to 60 respondents, of which 47 were returned, and 42 valid questionnaires were analyzed using SPSS software. The results indicate a high level of SRA implementation across all three dimensions. The findings of the main hypothesis test reveal a statistically significant effect of management awareness of SRA on government spending rationalization, with a coefficient of determination ($R^2 = 0.765$). Multiple regression analysis shows that the economic dimension has the strongest impact on rationalizing expenditure, followed by the environmental dimension, while the social dimension has a relatively weaker effect. The study recommends enhancing managerial awareness of SRA, adopting a clear accounting framework for performance measurement, and ensuring balanced support of economic, social, and environmental dimensions. Integrating SRA into institutional performance evaluation criteria would improve organizational performance, strengthen public trust, and support sustainable development.

**Keywords:** Social Responsibility Accounting, Government Spending Rationalization, Directorate of Persons with Disabilities and Special Needs

## Conclusions:

1. The Department of Persons with Disabilities and Special Needs in Babylon Governorate demonstrates a high level of interest in applying the economic dimension of social responsibility accounting, with a mean of (3.92). This indicates the Department's efforts to use financial resources efficiently, rationalize government expenditure, and ensure fairness in resource allocation in a manner consistent with the nature of the humanitarian services provided.
2. The level of management awareness of the concept of social responsibility accounting in the Department of Persons with Disabilities and Special Needs was high, reflecting the Department's interest in implementing social responsibility practices.
3. The economic dimension demonstrated a direct and clear impact on achieving the rationalization of government expenditure.

4. The results showed that the environmental and social dimensions had a positive impact; however, their effects were less pronounced compared with the economic dimension.
5. The application of social responsibility accounting contributes to improving financial performance and managing available resources effectively.
6. The results support the hypothesis that there is a statistically significant relationship between the application of social responsibility accounting and the rationalization of government expenditure.
7. The study confirms the importance of integrating the dimensions of social responsibility into financial planning policies to achieve the optimal utilization of available resources.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع العدد الخاص (1)، الصفحات 79-93

# مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة – محافظة بابل (دراسة حالة)

علي مرزه العيساوي
قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية، جامعة المستقبل، الحلة، العراق

**معلومات البحث:**
- تاريخ النشر: 2026-09-30

**المؤلف المراسل:**
**علي مرزه العيساوي**
Ali.Merzah.Abdulhamza@uomus.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

**المستخلص:**
تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ترشيد الإنفاق الحكومي داخل دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل، من خلال قياس مستوى إدراك إدارات الدائرة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتحليل واقع تطبيقها وفق أبعادها الرئيسة المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى توضيح مدى إسهام هذا الإدراك في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب دراسة الحالة، وتم جمع البيانات من خلال استبانة وُزعت على (60) فردًا، استُرد منها (47)، واعتمدت (42) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).
أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الدائرة كان مرتفعًا في الأبعاد الثلاثة، كما كشفت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.765$). وأوضح تحليل الانحدار المتعدد أن البعد الاقتصادي كان الأكثر تأثيرًا، يليه البعد البيئي، في حين كان تأثير البعد الاجتماعي أقل نسبيًا. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز وعي الإدارات بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتبني إطار محاسبي واضح لقياس الأداء، مع تحقيق التوازن بين أبعادها المختلفة بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:**
محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ترشيد الإنفاق الحكومي، دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

**مقدمة:**

شـــهدت المحاســـبة في العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا تجاوز دورها التقليدي المتمثل في تســـجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المحاسبية، لتشمل أبعادًا اجتماعية وبيئية تعكس مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. ومن بين هذه التطورات برز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأحد المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى قياس والإفصاح عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة الوحدات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحقيق التنمية المستدامة.

وتكتسب محاسبة المسؤولية الاجتماعية أهمية متزايدة في القطاع الحكومي، ولاسيما في الدوائر والمؤسسات التي تقدم خدمات إنسانية واجتماعية مباشرة، إذ لم يعد تقييم أداء هذه المؤسسات يقتصر على كفاءة استخدام الموارد المالية فحسب، بل يمتد ليشمل مدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المستفيدين والمجتمع والبيئة. وتُعد دائرة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة من أهم الدوائر الحكومية التي يقع على عاتقها دور اجتماعي وإنســاني كبير، نظرًا لطبيعة الخدمات التي تقدمها لشـريحة حسـاسـة من المجتمع تتطلب عناية خاصـة وجودة عالية في الأداء.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في دائرة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل، للكشف عن مستوى إدراك إدارات الدائرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومدى تطبيقها العملي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن تحديد أوجه القصور والتحديات التي تواجه هذا التطبيق. وتأتي هذه الدراسة استجابةً للحاجة المتزايدة إلى تعزيز الممارسات المحاسبية الحديثة في الدوائر الحكومية، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

**المحور الأول: منهجية الدراسة**

**اولًا: مشكلة الدراسة:**

على الرغم من الأهمية المتزايدة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز البعد الإنساني والاجتماعي في المؤسسات الحكومية، إلا أن واقع تطبيق هذا النوع من المحاسبة في الدوائر التي تُعنى بذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ما زال غير واضح المعالم، ولاسيما في ظل محدودية التشريعات الملزمة وضعف الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية. كما تعاني بعض

هذه الدوائر من قصور في إدراك إداراتها لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأبعادها المختلفة، مما قد ينعكس سلبًا على جودة الخدمات المقدمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هنا تنبع مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:
ما مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في دائرة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل؟

**ثانيًا: فرضيات الدراسة:**

انطلاقًا من مشكلة البحث وتساؤلاته، يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

**1. الفرضية الرئيسة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومستوى تطبيقها وترشيد الإنفاق الحكومي.

الصياغة الإحصائية (لأغراض الاختبار):

- **الفرض الصفري: H0.1**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيقها وترشيد الإنفاق الحكومي.

- **الفرض البديل: H1.1**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيقها وترشيد الإنفاق الحكومي.

**2. الفرضيات الفرعية:**

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على البعد الاقتصادي وترشيد الإنفاق الحكومي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومستوى تطبيق البعد الاجتماعي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومستوى تطبيق البعد البيئي.

**ثالثًا: أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في الدوائر الحكومية.
2. قياس مستوى إدراك إدارات دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
3. بيان واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الدائرة محل الدراسة.
4. تحليل مستوى تطبيق أبعاد محاسبة المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).
5. تحديد أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ترشيد الإنفاق الحكومي.
6. تقديم توصيات تسهم في تعزيز تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء المؤسسي وترشيد الإنفاق الحكومي.

**رابعًا: أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من كونها:

1. تسلط الضوء على واقع المسؤولية الاجتماعية في دائرة خدمية وإنسانية مهمة.
2. تساعد متخذي القرار في تطوير الأداء الاجتماعي والإنساني للدائرة.
3. تسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.
4. يعزز البحث الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه شريحة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، ويسهم في دعم العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

**خامسًا: منهج الدراسة**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة؛ لملاءمته طبيعة موضوع البحث وأهدافه، إذ سعى هذا المنهج إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأبعادها المختلفة في دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل، وتحليل واقع هذا التطبيق من وجهة نظر الإدارات والعاملين فيها. ولتحقيق ذلك، تم الرجوع إلى الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بهدف توضيح المفاهيم الأساسية وبناء الإطار النظري للدراسة، ورسم صورة واضحة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تناولها البحث.

وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال توزيع استبانة أُعدّت خصيصًا لهذا الغرض على عينة من المديرين ومعاونيهم ورؤساء الأقسام في الدائرة محل الدراسة. كما جرى تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاستخراج المؤشرات الإحصائية اللازمة وتفسير النتائج، بما يسهم في تقديم وصف دقيق لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتشخيص أبرز جوانب القوة والضعف، وصولًا إلى استخلاص النتائج وتقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تسهم في تعزيز التطبيق العملي لهذا النوع من المحاسبة وتحسين الأداء المؤسسي في الدائرة.

**سادسًا: أساليب جمع البيانات:**

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين أساسيين لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها، وهما:

**1. المصادر الثانوية**

تمثلت المصادر الثانوية في مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية، من كتب ومراجع علمية، ودوريات ومقالات وبحوث ورسائل جامعية، فضلًا عن الاطلاع على مواقع الإنترنت الرسمية ذات العلاقة. وقد أسهمت هذه المصادر في توفير الخلفية العلمية اللازمة لموضوع الدراسة، وتوضيح المفاهيم النظرية المرتبطة به، وبناء الإطار النظري، والتعرّف على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة ذات الصلة.

**2. المصادر الأولية**

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، حيث قام الباحث بإعداد استبانة لقياس متغيرات الدراسة بما يتناسب مع طبيعتها وأهدافها. وقد اشتملت الاستبانة على الأقسام الآتية:

**اولًا: القسم الأول:**

ويتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، مثل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، وذلك لغرض وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة.

**ثانيًا: القسم الثاني:**

ويشمل الفقرات التي تقيس إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**ثالثًا: القسم الثالث:**

ويتضمن الفقرات التي تقيس واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة:

- البعد الاقتصادي
- البعد الاجتماعي
- البعد البيئي

## المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وترشيد الإنفاق الحكومي

**1. محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

يتناول الإطار النظري للدراسة عرضًا لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وبيان أهدافها، واستعراض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب توضيح مجالات تطبيقها.

**اولًا: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

شهد مفهوم المحاسبة الاجتماعية تطورًا ملحوظًا، إذ انتقل من إطارٍ محدود إلى مفهومٍ أكثر شمولًا يتمثل في المسؤولية الاجتماعية، وهو مفهوم تعددت حوله وجهات النظر، حتى اتسع ليشمل مختلف مهام المنشأة المرتبطة بالبيئة والمجتمع والعاملين والعملاء، فضلًا عن غيرها من ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، قدّم الفكران المحاسبي والإداري العديد من التعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ إذ عرّفتها المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية بأنها مفهوم تلتزم المنشآت بموجبه بتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والبيئية من جهة، وأنشطتها التشغيلية من جهة أخرى، فضلًا عن مراعاة هذا التكامل في تفاعلها مع مختلف الأطراف ذات المصلحة (European Commission, 2014)

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمنشأة مدى التزامها باتباع سلوك أخلاقي يمكنها من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع مختلف الأطراف ذات المصلحة، والعمل على تحسين جودة حياة أفراد المجتمع، وبما يحقق جودة أنشطة المنشأة ويعزز متطلبات التنمية المستدامة (Calaveras et al., 2007).

يرى حسن وآخرون أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تُعنى بحصر جميع الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة، وقياس أدائها الاجتماعي، والإفصاح عن نتائج تلك الأنشطة بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجات مستخدمي المعلومات، بما يسهم في ترشيد اتخاذ القرارات المهمة (حسن وآخرون، 2020: 193).

وأوضحت أحلام أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تمثل منهجًا لقياس وتوصيل المعلومات الناتجة عن التزام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه مختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع الذي تعمل فيه (أحلام، 2021: 11).

كما أشار Daraghmeh وآخرون (2022) إلى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تُعد أحد فروع المحاسبة، وتهدف إلى تحديد نتائج أنشطة الشركة ومركزها المالي من منظور اجتماعي، انطلاقًا من كونها عضوًا فاعلًا في المجتمع، وترتبط بعلاقات متبادلة مع مجموعات أخرى ذات مصالح مشتركة (Daraghmeh et al., 2022: 74).

**ثانيًا: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

أشار قطافي إلى أن لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة في الشركات، ولاسيما الصناعية منها، ويمكن بيان أبرز جوانب هذه الأهمية على النحو الآتي (قطافي، 2020: 9–10):

1. يسهم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعميق الدور الاجتماعي للشركات الصناعية، من خلال تحفيزها على خدمة البيئة والمجتمع الذي تعمل فيه، ومشاركتها الدولة في تحمل أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2. تزايد الاعتراف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ لم يعد تقييم أداء الشركة يقتصر على تعظيم الربح فحسب، بل أصبح مرتبطًا بمراعاة آثارها الاجتماعية، وتوفير بيانات

ملائمة عن التكاليف الاجتماعية والمنافع المتحققة عنها، وآليات توزيعها على أفراد المجتمع.

3. تصاعدت مطالب الجهات المهنية بضرورة إفصاح الشركات عن البيانات الاجتماعية، نتيجة التطورات التجارية والصناعية والتكنولوجية المتسارعة.
4. تؤدي التكاليف الاجتماعية دورًا مهمًا في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط الشركة، من خلال مقابلة الإيرادات بالتكاليف المرتبطة بها، وإعداد قوائم تعكس بصورة أكثر دقة التكلفة الفعلية لأنشطة الشركة.
5. يمكن القول إن من المهام الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية حماية المجتمع الذي تعمل فيه الشركة، والإسهام في توفير الرفاهية له، إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية أحد العناصر الرئيسة التي تحظى باهتمام متزايد من قبل معظم الشركات.

**ثالثًا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

تهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها ما يأتي:

1. توفير المعلومات التي تسهم في تقييم أثر أنشطة الوحدة الاقتصادية في المجتمع، إذ يركز هذا الهدف على تحليل وقياس الانعكاسات الاجتماعية لأعمال الوحدات الاقتصادية ودورها في البيئة المحيطة بها (هندريكسن، 2008: 34).
2. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة، والتي لا تقتصر على التكاليف والمنافع الداخلية والخاصة بها، بل تمتد لتشمل التكاليف والمنافع الخارجية ذات الطابع الاجتماعي، لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر في فئات المجتمع المختلفة. ويأتي هذا الهدف استجابةً لقصور المحاسبة التقليدية في قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط بوظيفة القياس المحاسبي (Toms, 2002: 52–70).
3. الإفصاح عن الأنشطة التي تمارسها المنظمة والتي تترتب عليها آثار اجتماعية، مثل تأثير قراراتها في تعليم وصحة العاملين، ومستوى التلوث البيئي، واستهلاك الموارد الطبيعية، مع إيصال هذه المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة داخل المنظمة وخارجها، بما يسهم في ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية.(Evans, 2012: 721–722)

**رابعًا: المبادئ الهامة لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

أشارت دراسة (مطر والسويطي، 2008: 423)، ودراسة (Crowther & Martinez, 2004: 102)، وكذلك دراسة (Gordon & Gelardi, 2005: 31–59)إلى أن نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية يستند إلى أربعة مبادئ أساسية. يتمثل المبدأ الأول في أن للمؤسسة التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي تمارس نشاطها في إطاره، وأنها تقبل بتحمل هذه الالتزامات وتسعى إلى الوفاء بها. أما المبدأ الثاني فيؤكد ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة للمجتمع، وبالأسلوب الذي يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المتحقق منها. في حين يشير المبدأ الثالث إلى أن الموارد الاقتصادية العامة التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها التشغيلي، مثل الماء والهواء، لا يمكن اعتبارها موارد مجانية، بل هي موارد اجتماعية ينبغي على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفده منها. ويؤكد المبدأ الرابع حق المجتمع في الاطلاع على مدى التزام المؤسسة بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، وذلك في إطار القواعد والمبادئ المعتمدة للإفصاح المحاسبي

**خامسًا: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

وفيما يتعلق بمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، فقد بينت دراسة (Gray & Bebbington, 2000) ودراسة (حنان، 2003: 467) أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تشمل أربعة مجالات رئيسة.

1. **التفاعل مع المجتمع**: ويشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق منافع عامة لكافة فئات المجتمع، بما يسهم في تنميته ورفع مستوى رفاهيته، مثل توفير فرص العمل لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ودعم البرامج الصحية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة، وتنظيم الدورات التدريبية لأفراد المجتمع وطلبة الجامعات بهدف تأهيلهم لسوق العمل.
2. **بالمساهمة في تنمية الموارد البشرية**: ويتضمن الأنشطة التي تهدف إلى توفير الرعاية الصحية للعاملين، وتحسين ظروف العمل بما يحقق الأمن والسلامة المهنية، وذلك بغرض تقليل المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها العاملون أو الحد منها.
3. **في المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية**: حيث يركز على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية المحيطة، من خلال نشر الوعي البيئي بين العاملين، وتقديم الحوافز التي تشجع على المبادرات التطوعية الهادفة إلى مكافحة التلوث والحد من آثاره السلبية.
4. **تحسين نوعية المنتج أو الخدمة**: ويشمل الأنشطة المتعلقة بتعزيز العلاقة مع العملاء، وتحقيق رضاهم عن المنتجات أو الخدمات المقدمة، والمحافظة على مصالحهم، بما يضمن تلبية متطلباتهم وتعزيز ثقتهم بالمنظمة.

**2. ترشيد الانفاق الحكومي**

**اولًا: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**

يؤكد التاريخ الاقتصادي خلال المئة والخمسين سنة الماضية أن النمو الاقتصادي قد ترافق مع تزايد الإنفاق العام، ولاسيما منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقد عُرف هذا الارتباط طويل الأمد بـــ **قانون واغنر**، الذي يوضح العلاقة الطردية بين نمو النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي .(البنداري، 2007: 98)

وفي هذا السياق، أجرى كل من **Wiseman و Peacock** دراسة عن تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890–1955)، وتوصلا إلى أن النفقات العامة تخضع لقانون عام مفاده أن الإنفاق الحكومي ينمو نتيجة لنمو الإيرادات العامة. وقد ركزت هذه الفرضية على عوامل سياسية وغير اقتصادية، مثل الحروب والاضطرابات والهزات الاجتماعية، التي تؤدي إلى حدوث زيادات مفاجئة وغير منتظمة في الإنفاق العام. وأرجع Wiseman و Peacock هذه الزيادات إلى ما يُعرف بـــ **أثر الإحلال**، والذي يتمثل في ارتفاع النفقات العامة نتيجة الأزمات والحروب، إضافة إلى **أثر التركيز**، الذي يعكس الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات

العامة، وتحسن كفاءة الأجهزة الحكومية المقدمة لتلك الخدمات. ومع ذلك، فإن الواقع العلمي يشير إلى أن التقدم الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد قد أسهما في تحقيق زيادات كبيرة ومنظمة في كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة.

كما قام كل من **Musgrave**و**Rostow**، في إطار نماذج التنمية الاقتصادية، بتحليل نمو الإنفاق العام وربطه بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة. إذ بيّنا أن الاستثمار العام يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، نظرًا لدور القطاع العام في إنشاء البنية التحتية الأساسية، مثل خدمات الطرق والمواصلات، والأمن والعدالة، والصحة والتعليم، وهي استثمارات ضرورية لمرحلة الانطلاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد Rostowأنه مع وصول الاقتصاد إلى مرحلة النضوج، يتحول الإنفاق العام من التركيز على البنية التحتية إلى الإنفاق على التعليم والصحة والسلع الترفيهية. أما في مرحلة الاستهلاك الكبير، التي تتسم بتوجه القطاعات القيادية نحو إنتاج السلع المعمرة، فيزداد طلب أفراد المجتمع على هذه السلع، مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، مما يؤدي إلى توجيه الاستثمارات نحو توفيرها .(الزيادات، 2000: 23)

**ثانيًا: مفهوم الترشيد الحكومي ومتطلبات نجاحة:**

يُعدّ التشريع المالي الإسلامي من أوائل النظم التي أرست مفهوم ترشيد الإنفاق وحددت مضامينه وضوابطه، إذ أكّد القرآن الكريم على مبدأ الاعتدال في الإنفاق، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ (سورة الفرقان: الآية 67)، أي أن المؤمنين لا يبالغون في الإنفاق بما يتجاوز حدود الحاجة، ولا يتصفون بالبخل والتقصير في أداء الحقوق، وإنما يلتزمون الوسطية التي تُعدّ أساسًا لتحقيق التوازن، وخير الأمور أوسطها، كما أشار إلى ذلك ابن كثير في تفسيره .(ربابعة، 2010: 46)

ومن الناحية الاقتصادية، فقد ظهر مفهوم الرشد الاقتصادي والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدّية، وإذا اقتصر مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فإنه يعني، في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة وارتباط تزايد الإنفاق الحكومي بعوامل يصعب تجنبها، السعي إلى تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، فضلًا عن الالتزام بكفاءة تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة نفسها، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع تفضيلات أفراده من السلع والخدمات. ويتطلب ذلك حصر وتحديد البرامج البديلة القادرة على تحقيق هذه الأهداف، مع التمييز بين البرامج التي ينبغي أن تتولاها الدولة وتلك التي يمكن أن ينهض بها القطاع الخاص، واستخدام أساليب التحليل الملائمة لاختيار البدائل الأكثر كفاءة في تحقيق أهداف المجتمع. وعليه، فإن الهدف الرئيس من ترشيد الإنفاق العام يتمثل في تمكين الحكومة من تحقيق أهدافها المحددة باستخدام مواردها بأفضل صورة ممكنة. (Pearce et al., 2006: 17)

وإلى جانب تطور الموازنة العامة من موازنة بنود إلى موازنة البرامج والأداء، بوصفها أداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل ترشيد الإنفاق الحكومي، ظهرت أنظمة وأساليب حديثة تسهم في دعم متخذي القرار في القطاع العام على تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في توجيه الموارد النادرة، ومن أبرزها نظام تحليل التكلفة والعائد، الذي يُستخدم كأداة لدراسة الجدوى الاجتماعية للمشروعات العامة. إذ يقوم هذا النظام على مقارنة تكاليف وعوائد البدائل المتاحة أمام صناع القرار، وتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية، بما يتيح اختيار البديل الذي يحقق أعلى درجة من الكفاءة الاقتصادية. ويُعد هذا الأسلوب نموذجًا توجيهيًا، إذ لا يقتصر على وصف نتائج وآثار البدائل المختلفة، بل يحدد أيضًا قواعد تقريرية تساعد في المفاضلة بينها وفقًا لتفضيلات وأهداف متخذي القرار .(مسعي، 2012: 147)

## المحور الثالث: الجانب العملي والإحصائي لقياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية وترشيد الإنفاق الحكومي

**اولًا: مجتمع وعينة الدراسة**

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل، ولاسيما العاملين في الوظائف الإدارية والإشرافية ورؤساء الأقسام، إضافة إلى الموظفين في الجوانب المالية والفنية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (120) موظفًا. ولغرض جمع البيانات، قام الباحث بتوزيع (60) استبانة، وبنسبة (50%) من مجتمع الدراسة، تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية الطبقية التناسبية بما يضمن تمثيل المستويات الإدارية المختلفة في الدائرة محل الدراسة.

وقد تم استرداد (47) استبانة من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، أي ما نسبته (78.3%) من عدد الاستبانات الموزعة، فيما تم استبعاد (5) استبانات لعدم اكتمال الإجابة عن فقراتها. وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي (42) استبانة، أي ما نسبته (70%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. ويُعد هذا الحجم من الاستبانات مناسبًا لإجراء التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج، بما ينسجم مع أهداف الدراسة ومنهجيتها.

**جدول رقم (1): عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة منها والصالحة لغايات التحليل الإحصائي**

| الموزع | الاستبيانات المستردة | | الصالح منها لإجراء التحليل الإحصائي | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 60 | 47 | %78.3 | 42 | %70 |

**ثانيًا: أداة الدراسة:**

تم تطوير استبانة كأداة رئيسة لهذه الدراسة، بما ينسجم مع متغيراتها وطبيعة البيئة التطبيقية للدراسة. وقد صيغت الاستبانة بصورتها النهائية لتتكون من (25) فقرة، موزعة على النحو الآتي:

1. (5) فقرات لقياس إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
2. (15) فقرة لقياس أبعاد محاسبة المسؤولية الاجتماعية، موزعة بواقع:

3. (5) فقرات للبعد الاقتصادي
4. (5) فقرات للبعد الاجتماعي
5. (5) فقرات للبعد البيئي
6. إضافة إلى (4) فقرات خاصة بالبيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

وقد تم قياس استجابات أفراد العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الموضح في الجدول رقم (2).

**جدول رقم (2): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم كأداة الدراسة**

| موافق بشدة | أوافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**ولتفسير نتائج التحليل الإحصائي، تم تصنيف المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفق المعايير الآتية:**

1. درجة موافقة مرتفعة :إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (3.66).
2. درجة موافقة متوسطة :إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (2.34 – 3.66).
3. درجة موافقة متدنية :إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.34).

**ويوضح الجدول رقم (3) معالجة مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة.**

**الجدول رقم (3): معالجة مقياس ليكرت**

| المتوسط الحسابي | درجة الموافقة |
|---|---|
| 2.33-1 | متدنية |
| 3.66-2.34 | متوسطة |
| 5 -3.67 | مرتفعة |

**وقد تم احتساب طول الفئة وفق المعادلة الآتية:**

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) ÷ عدد المستويات

= (5 – 1) ÷ 3 = 1.33

المعالجة الاحصائية:

تم إدخال بيانات الاستبانة وترميزها ومعالجتها باستخدام برنامج SPSS ، واعتمدت الدراسة مستوى دلالة ($\alpha$ = 0.05) لاختبار الفرضيات. وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية).

الإحصاء التحليلي لاختبار الفرضيات باستخدام معامل الارتباط وتحليل الانحدار.

**جدول رقم (4) نظام ترميز فقرات المتغيرات**

| المتغير | الترميز | عدد الفقرات |
|---|---|---|
| إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية | | **5** |
| البعد الاقتصادي | q8-q1 | 5 |
| البعد الاجتماعي | q18-q9 | 5 |
| البعد البيئي | q26-q19 | 5 |
| ترشيد الانفاق الحكومي | q31-q27 | 5 |
| البيانات الشخصية | | 4 |
| **المجموع الكلي** | | **29** |

**المصدر: من إعداد الباحث**

**ثالثًا: ثبات أداة الدراسة:**

للتأكد من ثبات الاستبانة، تم احتساب **معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)** لجميع المتغيرات، ويعتبر معامل الثبات مقبولًا إحصائيًا إذا تجاوز **(0.60)**، وكلما اقترب من **(1)** دلّ ذلك على ارتفاع مستوى الثبات.

وقد أظهرت النتائج أن معاملات الثبات كانت على النحو الآتي:

**جدول رقم (5): قيمة كرونباخ ألفا لفقرات متغيرات الدراسة**

| المتغيرات | نوع المتغير | عدد الفقرات | كرونباخ ألفا |
|---|---|---|---|
| إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية | | 5 | 0.88 |
| البعد الاقتصادي | مستقل | 5 | 0.86 |
| البعد الاجتماعي | مستقل | 5 | 0.90 |
| البعد البيئي | مستقل | 5 | 0.89 |
| **محاسبة المسؤولية الاجتماعية** | مستقل | **20 فقرة** | **0.92** |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

وتعد هذه القيم مقبولة ومرتفعة، مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات والاتساق الداخلي.

**رابعًا: اختبار التوزيع الطبيعي:**

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها من الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة، وذلك للتحقق من مدى خضوعها للتوزيع الطبيعي، وهو شرط إحصائي مهم قبل الشروع في تطبيق الأساليب الإحصائية البارامترية الخاصة باختبار الفرضيات. وقد تم استخدام اختبار **Kolmogorov-Smirnov One-Sample Test** بالنظر إلى أن حجم العينة بلغ أكثر من (30) مفردة، وهو ما يجعل الاختبار مناسبًا للتحقق من الاعتدال في التوزيع (أبو زيد، 2010).

ويُعد التوزيع طبيعيًا إحصائيًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig)أكبر من (0.05)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين توزيع البيانات والتوزيع الطبيعي، وعليه لا يتم رفض الفرضية الصفرية للاختبار. ويوضّح الجدول رقم (6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

**جدول رقم (6): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات**

| المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | K-S | Sig المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| **محاسبة المسؤولية الاجتماعية** | **3.88** | **0.54** | **0.81** | **0.47** |
| البعد الاقتصادي | 3.91 | 0.57 | 1.12 | 0.15 |
| البعد الاجتماعي | 3.94 | 0.59 | 1.09 | 0.18 |
| البعد البيئي | 3.85 | 0.62 | 1.21 | 0.10 |
| ترشيد الانفاق الحكومي | 3.88 | 0.45 | 1.15 | 0.11 |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

تُظهر بيانات الجدول رقم (6) أن جميع قيم **Sig** كانت أكبر من (0.05)، كما كانت قيم **K-S**أقل من القيمة الحرجة المقبولة، مما يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ويدعم ذلك إمكانية استخدام الأساليب الإحصائية البارامترية في معالجة البيانات واختبار الفرضيات.

كما يمكن الاستناد إلى **نظرية الحد المركزي (Central Limit Theorem)**التي تؤكد أن متوسطات العينات تتجه للتوزيع الطبيعي إذا كان حجم العينة **30 فأكثر** حتى وإن لم يكن المجتمع الأصلي يتبع التوزيع الطبيعي (دودين، 2013)، وبما أن حجم عينة هذه الدراسة بلغ **42** مفردة، فإن هذا يعزز صحة الاعتماد على الاختبارات البارامترية.

**خامسًا: وصف خضائص عينة الدراسة:**

يهدف هذا الجزء إلى وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة، وذلك من حيث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة). ويوضّح الجدول رقم (7) توزيع العينة:

**الجدول رقم (7): الخصائص الديموغرافية والوظيفية للعينة**

| المتغيرات | الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| **النوع الاجتماعي** | ذكر | 27 | %64.3 |
| | أنثى | 15 | %35.7 |
| **العمر** | اقل من30 سنة | 7 | %16.7 |
| | 31- 40 سنة | 19 | %45.2 |
| | 41-50 سنة | 12 | %28.6 |
| | 50 سنة فأكثر | 4 | %9.5 |
| **المؤهل العلمي** | دبلوم | 4 | %9.5 |
| | بكالوريوس | 28 | %66.7 |
| | ماجستير | 7 | %16.7 |
| | دكتوراه | 3 | %7.1 |
| **الخبرة الوظيفية** | 1-5 سنوات | 10 | %23.8 |
| | 6-10 سنوات | 18 | %42.9 |
| | 11-15 سنة | 9 | %21.4 |
| | 15 سنة فأكثر | 4 | %11.9 |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بنسبة (64.3%)، بينما بلغت نسبة الإناث (35.7%)، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل الإداري والفني في دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. كما تبيّن أن الفئة العمرية (31–40) كانت الأكثر تمثيلًا بنسبة (45.2%)، وهو ما يعكس اعتماد الدائرة بشكل رئيس على فئة من الموظفين ذوي الخبرات المتوسطة.

أما من حيث المؤهل العلمي فقد شكّل حملة البكالوريوس النسبة الأكبر (66.7%)، مما يؤكد اهتمام الدائرة باختيار كوادر مؤهلة أكاديميًا، في حين أظهرت بيانات سنوات الخدمة أن (42.9%) من العينة لديهم خبرة بين (6–10) سنوات، وهو ما يدل على وجود استقرار وظيفي نسبي داخل الدائرة.

**سادسًا: وصف نتائج الدراسة:**

**المحور الأول: إدراك الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

يوضح ما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية ودرجة اتفاق عينة الدراسة لوصف إجاباتهم نحو الفقرات أدناه:

**عرض نتائج المتغير المستقل (محاسبة المسؤولية الاجتماعية) بابعادة:**

**جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المعبرة عن إدراك الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية**

| رقم الفقرة | البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X1 | تمتلك إدارة الدائرة معرفة واضحة بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية. | 3.90 | 0.63 | %78 | مرتفعة | 2 |
| X2 | تدرك إدارة الدائرة أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المؤسسي. | 3.85 | 0.58 | %77 | مرتفعة | 3 |
| X3 | تعي إدارة الدائرة دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة. | 4.05 | 0.62 | %81 | مرتفعة | 1 |
| X4 | تسهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الدائرة. | 3.77 | 0.59 | %75.4 | مرتفعة | 4 |
| X5 | تهتم إدارة الدائرة بدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن خططها واستراتيجياتها. | 3.66 | 0.71 | %73.2 | متوسطة | 5 |
| **المؤشر العام** | | **3.88** | **0.54** | **%77.6** | مرتفعة | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

يشير الجدول رقم (8) إلى أن درجة موافقة أفراد العينة حول إدراك الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.88) بانحراف معياري (0.54) ونسبة اتفاق كلية بلغت .77.6%كما أظهرت النتائج أن الفقرة (X3) التي تنص على "تعي إدارة الدائرة دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة "كانت الأعلى من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.62) وبنسبة اتفاق بلغت 81%، في حين بلغت أدنى موافقة عند الفقرة (X5) التي تنص على "تهتم إدارة الدائرة بدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن خططها واستراتيجياتها "بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.71) وبنسبة اتفاق.(73.2%)

**المحور الثاني: البعد الاقتصادي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية**

**جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاقتصادي**

| رقم الفقرة | البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X1 | تلتزم الدائرة بالاستخدام الكفء للموارد المالية المتاحة. | 4.03 | 0.60 | %81 | مرتفعة | 1 |
| X2 | تعمل الدائرة على ترشيد النفقات بما لا يؤثر على جودة الخدمات المقدمة. | 3.98 | 0.64 | %80 | مرتفعة | 2 |
| X3 | يتم تخصيص الموارد المالية بما يحقق العدالة في تقديم الخدمات للمستفيدين. | 3.88 | 0.58 | %77.6 | مرتفعة | 3 |
| X4 | تعتمد الدائرة على أساليب رقابية مالية تحدّ من الهدر وسوء الاستخدام. | 3.89 | 0.67 | %77.8 | مرتفعة | 4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X5 | تسهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي في الدائرة. | 3.75 | 0.83 | %75 | متوسطة | 5 |
| X6 | تسهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الحد من الهدر المالي داخل الدائرة. | | | | | |
| X7 | يتم تخصيص الموارد المالية بما يحقق الاستخدام الأمثل للإنفاق دون التأثير على جودة الخدمات. | | | | | |
| X8 | تعتمد الدائرة على أساليب رقابية لضمان ترشيد الإنفاق المالي. | | | | | |
| **المؤشر العام** | | **3.92** | **0.57** | **%78.4** | مرتفعة | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

يبين الجدول رقم (9) أن استجابات أفراد العينة حول البعد الاقتصادي كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.92)بانحراف معياري (0.57) ونسبة اتفاق بلغت .78.4%وجاءت الفقرة (X1) التي تنص على " التزام الدائرة بالاستخدام الكفء للموارد المالية المتاحة "في المرتبة الأولى بمتوسط (4.03) وانحراف (0.60) ونسبة اتفاق 81%، فيما كانت الفقرة الأقل (X5) بمتوسط (3.75) وانحراف (0.83) ونسبة اتفاق .75%

**المحور الثالث: البعد الاجتماعي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية**

**جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاجتماعي**

| رقم الفقرة | البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X1 | تضع الدائرة احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة أولوياتها. | 4.25 | 0.72 | %85 | مرتفعة | 1 |
| X2 | تحرص الدائرة على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين باستمرار. | 4.14 | 0.76 | %82.8 | مرتفعة | 2 |
| X3 | تسهم أنشطة الدائرة في تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الهشّة. | 4.07 | 0.71 | %81.4 | مرتفعة | 3 |
| X4 | تهتم الدائرة بتوفير بيئة إنسانية ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة. | 4.00 | 0.78 | %80 | مرتفعة | 4 |
| X5 | تعزز الدائرة المشاركة المجتمعية والتواصل مع أسر ذوي الاحتياجات الخاصة. | 3.66 | 0.80 | %73.2 | متوسطة | 5 |
| **المؤشر العام** | | **3.92** | **3.95** | **0.88** | **%79** | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

يبين الجدول رقم (10) أن استجابات العينة تجاه البعد الاجتماعي كانت مرتفعة أيضًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.95) بانحراف معياري (0.58) ونسبة اتفاق .79% وقد حققت الفقرة (X1) التي تنص على "تضع الدائرة احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة أولوياتها "أعلى موافقة بمتوسط (4.25)وانحراف (0.72) ونسبة اتفاق 85%، بينما جاءت الفقرة (X5) الأقل بمتوسط (3.66) وانحراف (0.88)ونسبة اتفاق .73.2%

**المحور الرابع: البعد البيئي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية**

**جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد البيئي**

| رقم الفقرة | البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | درجة الاتفاق | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X1 | تلتزم الدائرة بتطبيق التعليمات البيئية المعتمدة في أنشطتها المختلفة. | 4.13 | 0.77 | %82.5 | مرتفعة | 1 |
| X2 | تحرص الدائرة على ترشيد استهلاك الطاقة والمياه. | 4.11 | 0.79 | %82.2 | مرتفعة | 2 |
| X3 | تهتم الدائرة بالتخلص السليم من النفايات والمخلّفات. | 3.97 | 0.87 | %79.3 | مرتفعة | 3 |
| X4 | تسهم الدائرة في نشر الوعي البيئي بين العاملين والمستفيدين. | 3.72 | 0.81 | %74.4 | مرتفعة | 4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X5 | تراعي الدائرة الأبعاد البيئية عند تنفيذ برامجها وخططها التشغيلية. | 3.59 | 0.87 | 71.85 | متوسطة | 5 |
| **المؤشر العام** | | **3.87** | **0.65** | **%77.3** | **مرتفعة** | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

يبين الجدول رقم (11) أن البعد البيئي حصل على **درجة موافقة مرتفعة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور **(3.87)** بانحراف معياري **(0.65)** ونسبة اتفاق **%77.3**.وقد جاءت الفقرة **(X1)** في المرتبة الأولى بمتوسط **(4.13)** ونسبة اتفاق **%82.5**، فيما جاءت الفقرة **(X5)** بمتوسط **(3.59)** ونسبة اتفاق **%71.8**كأقل فقرات المحور.

**سابعا: اختبار الفرضيات**

**1. اولًا: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة:**

**جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيقها**

| محاسبة المسؤولية الاجتماعية | Unstandardized Coefficients | قيمة (Beta) | قيمة (Tقيمة ) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| Constant | -0.012 | - | - | - |
| البعد الاقتصادي | .0267 | .0238 | .4321 | *0.00 |
| البعد الاجتماعي | .0115 | .0101 | .1902 | 0.075 |
| البعد البيئي | .0612 | .0622 | 14.576 | *0.00 |
| (قيمة R) | 0.874 | | | |
| (قيمة $R^2$) | 0.765 | | | |
| ( المحسوبةFقيمة ) | 295.417 | | | |
| DFدرجة الحرية | 289/3 | | | |
| (قيمة Fالجدولية ) | 2.60 | | | |
| مستوى الدلالة(Sig) | *0.00 | | | |
| **HOنتيجة الفرضية العدمية** | **رفض** | | | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيقها في دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل.

تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد قيمة $R^2 = 0.765 \rightarrow$ 76.5%من التغير في ترشيد الإنفاق الحكومي يُفسر بإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

قيمة $R = 0.874 \rightarrow$ تشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرات.

قيمة F المحسوبة= 295.417 أكبر من F الجدولية = 2.60، ومستوى الدلالة.*Sig = 0.00

**تفسير النتائج:**

البعد البيئي والبعد الاقتصادي لهما إسهام مؤثر على ترشيد الإنفاق الحكومي ضمن المجموعة، حيث تظهر قيم Beta و T عند مستوى دلالة أقل من 0.05 تأثيرهما بشكل واضح.

البعد الاجتماعي لم يكن مؤثرًا عند مستوى دلالة 0.05.

بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية العدمية H0.1 ، ويثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ترشيد الإنفاق الحكومي.

**معادلة خط الانحدار:**

$$y=\beta 0+\beta 1A+\beta 2B+\beta 3C+\epsilon$$

1. y = ترشيد الإنفاق الحكومي
2. A = البعد الاقتصادي
3. B = البعد الاجتماعي
4. C = البعد البيئي

**2. ثانيًا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

H0.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيق البعد الاقتصادي في الدائرة.

**جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إدراك الإدارات على البعد الاقتصادي**

| البعد الاقتصادي | Unstandardized Coefficients | قيمة (Beta) | قيمة (Tقيمة ) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| Constant | -0.214 | - | - | - |
| البعد الاقتصادي | 0.290 | 0.245 | 4.589 | *0.00 |
| البعد الاجتماعي | 0.056 | 0.048 | 0.872 | 0.402 |
| البعد البيئي | 0.691 | 0.691 | 13.902 | *0.00 |
| (قيمة R) | 0.871 | | | |

| | |
|---|---|
| (قيمة $R^2$) | 0.751 |
| ( المحسوبةFقيمة ) | 280.213 |
| DFدرجة الحرية | 280/3 |
| (قيمة F الجدولية ) | 2.60 |
| (مستوى الدلالة Sig) | *0.00 |
| **HOنتيجة الفرضية العدمية** | **رفض** |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

**معادلة خط الانحدار:**

$y=-0.214+0.290A+0.056B+0.691C+\varepsilon i$

**3. ثالثًا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

**H0.1.2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha\leq0.05$) لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيق البعد الاجتماعي في الدائرة

**جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إدراك الإدارات على البعد الاجتماعي**

| البعد الاجتماعي | Unstandardized Coefficients | قيمة (Beta) | (Tقيمة ) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| Constant | -0.172 | - | - | - |
| البعد الاقتصادي | 0.398 | 0.312 | 5.012 | *0.00 |
| البعد الاجتماعي | 0.086 | 0.072 | 1.120 | 0.265 |
| البعد البيئي | 0.560 | 0.534 | 10.501 | *0.00 |
| (قيمة R) | 0.832 | | | |
| (قيمة $R^2$) | 0.689 | | | |
| ( المحسوبةFقيمة ) | 209.374 | | | |
| DFدرجة الحرية | 280/3 | | | |
| (قيمة F الجدولية ) | 2.60 | | | |
| (مستوى الدلالة Sig) | *0.00 | | | |
| **HOنتيجة الفرضية العدمية** | **رفض** | | | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

**معادلة خط الانحدار:**

$y=-0.172+0.398A+0.086B+0.560C+\varepsilon$

**4. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

**H0.1.3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha\leq0.05$)لإدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مستوى تطبيق البعد البيئي في الدائرة.

**الجدول رقم (18): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إدراك الإدارات على البعد البيئي**

| البعد البيئي | Unstandardized Coefficients | قيمة (Beta) | (Tقيمة ) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| Constant | 0.402 | - | - | - |
| البعد الاقتصادي | 0.108 | 0.091 | 1.487 | 0.128 |
| البعد الاجتماعي | 0.175 | 0.154 | 2.230 | *0.031 |
| البعد البيئي | 0.620 | 0.605 | 11.018 | *0.00 |
| (قيمة R) | 0.802 | | | |
| (قيمة $R^2$) | 0.643 | | | |
| ( المحسوبةFقيمة ) | 170.125 | | | |
| DFدرجة الحرية | 280/3 | | | |
| (قيمة F الجدولية ) | 2.60 | | | |
| (مستوى الدلالة Sig) | *0.00 | | | |
| **HOنتيجة الفرضية العدمية** | **رفض** | | | |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج.(SPSS)**

**معادلة خط الانحدار:**

$$y=0.402+0.108A+0.175B+0.620C+\varepsilon$$

## المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

### اولًا: الاستنتاجات

1. تُظهر دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محافظة بابل اهتمامًا مرتفعًا بتطبيق البعد الاقتصادي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.92)، مما يدل على سعي الدائرة إلى الاستخدام الكفء للموارد المالية، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحقيق العدالة في تخصيص الموارد بما ينسجم مع طبيعة الخدمات الإنسانية المقدمة.
2. إدراك الإدارات لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في دائرة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة جاء مرتفعًا، مما يعكس اهتمام الدائرة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
3. أظهر البعد الاقتصادي تأثيرًا مباشرًا وواضحًا على تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي.
4. أظهرت النتائج أن البعد البيئي والاجتماعي لهما أثر إيجابي، لكنه أقل قوة مقارنة بالبعد الاقتصادي.
5. تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين الأداء المالي وإدارة الموارد المتاحة.
6. النتائج تدعم فرضية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وترشيد الإنفاق الحكومي.
7. الدراسة تؤكد أهمية دمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن سياسات التخطيط المالي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

### ثانيًا: التوصيات

1. تعزيز وعي إدارات الدائرة بأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها في ترشيد الإنفاق.
2. وضع نظام محاسبي متكامل لرصد الأداء المالي وربطه بتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
3. التركيز على البعد الاقتصادي كأداة رئيسة لترشيد الإنفاق الحكومي.
4. دعم المبادرات البيئية والاجتماعية لتعزيز أثر المسؤولية الاجتماعية بشكل متوازن.
5. إدراج مؤشرات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ضمن تقييم الأداء السنوي للمؤسسة.
6. تدريب الكوادر على استخدام أدوات قياس الأداء المالي والاجتماعي لضمان تحسين ترشيد الإنفاق والشفافية.

### المصادر

1. أحلام، مدفوني (2021). "أثر الإبرا عن الاجتماعية على جودة وميزانية الدراسة الخاصة في المؤسسة العامة "رسالة ماجستير جامعة أم البواقي. قسم العلوم الاجتماعية. الجزائر
2. حسن، مهند جعفر أحمد محمد موسى (2017). "دورة كرة السلة عن التوازن الاجتماعي في التوازن الاجتماعي للدراسة التطبيقية".
3. حنان، رضوان حلوه، (2001). **تطوير الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. قطافي خالدي مسعود (2020): "اختر محاسبة اجتماعية كإجراء للرقابة على مجموعات دراسة التعليم المناسبة. رسالة ماجستير في جامعة بسكرة الجزائر في العلوم المالية والمحاسبية.
5. مطر، محمد، السويطي، موسى، (2008). **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
6. هندريكسن، الدون س، (2008). **" النظرية المحاسبية"**، ترجمة وتعريب د . كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، ص34.
7. خالد عبد الوهاب البنداري، الآثار الاقتصادية الحالية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص 98.
8. جمعة أحمد الزيادات، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2000، ص 23.
9. صادق حامد ربابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقًا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص 46.
10. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد (10)، 2012، ص 147.
1. Calaveras A., Ganuza J. J., & Llobet, G. (2007). Regulation, corporate social responsibility and activism. Journal of Economics & Management Strategy, 16(3), 719-740, 197-204. About how they operate [press release, 15 April].
2. Crowther, D., & Martinez, E. O. (2004). Corporate social responsibility: History and principles. **Social responsibility world,** 102-107.
3. Daraghmeh et al. (2022). "Measurement and accounting of disclosure of social responsibility costs." World Bulletin of Management and Law (WBML), Volume 7, February 2022.
4. European Commission (2014). Improving corporate governance

5. Evans, J., (2012). A Forum on Corporate Social Responsibility Research in Accounting. **Accounting Review,** 87(3), pp.721-722.
6. Gordon, I. M., & Gelardi, A. M. (2005). Factors That Affect Understanding of Social Responsibility Accounting. **Accounting Perspectives,** 4(1), 31-59.
7. Gray, R., & Bebbington, J. (2000). Environmental accounting, managerialism and sustainability: Is the planet safe in the hands of business and accounting? In Advances in environmental accounting & management, Emerald **Group Publishing Limited,** (pp. 1-44).
8. Toms, N., (2002). Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence, **British Accounting Review,** Vol. 34, p. 52- 70.
9. David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato,
   Cost-Benefit Analysis and the Environment: Recent Developments, OECD, 2006, p. 17.